القيـــادة المحليـــة

في قطاع الإيـواء والاستقرار

مجموعة من دراسة الحالة

InterAction

USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

القيادة المحليـــة في قطاع الإيواء والاستقرار مجموعة من دراسة الحالة

الاعتمادات

إدارة وكتابة بواسطة

Juli King

بدعـم مـن

Evan Anthony, Mohamed Hilmi, Eva Suarez, Cecilia Thiam, Omnia Abdalla, and Anaele Jargen

تحرير النص بواسطة

Liam Foley

التصميم بواسطة

Diana De León

المنظمات المساهمة

Action pour le Développement Social et Humanitaire
Adigrat Diocese Catholic Secretariat
Architecture Sans Frontières Nepal
Altwasul
Asociación Legión Honduras
Association au Secours Humanitaire pour Développement Rural et aux Changements Climatiques
Caritas Nepal
Caritas Ukraine
Kalkal Human Rights Development Organization
L'Organisation des Visionnaires Dévoués pour un Développement de Haute Modernisation
Nabd Development and Evolution Organization
Organisation Catholique pour le Développement et la Solidarité
Proyecto Aldea Global
Somali Awareness and Social Development Organization

الحلول المستدامة في اليمن : مؤسسة التواصل

نبذة عن المشروع

خلال الفترة من يناير 2020 حتى أغسطس 2024، قامت مؤسسة التواصل ببناء 12 قرية سكنية للنازحين داخليًا في محافظات تعز والحديدة ومأرب في اليمن. تضمنت هذه القرى خدمات والتعليم، حيث أنجزت ،(WASH) متكاملة في مجالات الصحة، والمياه، والإصحاح البيئي المؤسسة بناء 881 وحدة سكنية، و5 مدارس، و4 وحدات صحية، و9 مساجد، و12 نظامًا للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي

كما تم تزويد 723 منزلًا بإضاءة تعمل بالطاقة الشمسية، و158 منزلاً تم ربطها بشبكة الكهرباء العامة. إضافةً إلى ذلك، قدمت المؤسسة دعماً معيشياً لعدد من أرباب الأسر عبر توفير آلات خياطة أو مواشي. وقد استفاد من المشروع 6,167 فرداً بحلول مستدامة

المحتـوى

قبل اندلاع الصراع في اليمن، كانت العديد من المنازل مبنية من الخرسانة الصلبة، باستخدام الكتل والأسمنت، مما يوفر الأمان والاستقرار. كانت الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء متوفرة بشكل منتظم في المناطق الحضرية، بينما كانت شبه معدومة في المناطق الريفية. بشكل عام، كان هناك نظام صحي وتعليمي مقبول، مع مستوى معيشية مستقرة إلى حدٍ ما

منذ تصاعد النزاع في عام 2015، تم تهجير نحو 4 إلى 5 مليون يمني. في عام 2018، جرت عدة جهود سلام تهدف إلى تخفيف التوترات وتسهيل الوصول الإنساني، مثل اتفاق ستوكهولم. رغم هذه المحاولات، استمر النزاع في عام 2020 دون تصعيدات كبيرة، وانتقل النازحون إلى المناطق الأكثر أمانًا في محافظاتهم المجاورة. كانت أكبر أعداد النازحين داخليًا في مأرب، غرب تعز، غرب الحديدة، ولحج. في مخيمات النزوح، يعيش النازحون في ظروف قاسية، حيث يقطنون في ملاجئ مؤقتة مصنوعة من الخيام والأغطية البلاستيكية. وهم معرضون بشكل دائم للأمطار، والفيضانات، والحرارة الشديدة، والحرائق. بالإضافة إلى ذلك، تساهم النزاعات مع مالكي الأراضي حول هذه المخيمات في تهديد سلامة السكان

حتى أغسطس 2024، أزمة النزوح ما تزال مستمرة، حيث لا يزال حوالي 1.5 مليون شخص يعيشون في 2,382 موقعاً للنزوح

مؤسسة التواصل للتنمية الإنسانية مؤسسة اهلية يمنية تأسست عام 2004. تعمل في مجالات الأمن الغذائي، الزراعة، الصحة، التعليم، المياه، الإصحاح البيئي، الحماية، الإيواء، تمكين الشباب والنساء، تطوير المهارات الحياتية، والرعاية المجتمعية، وتغطي جميع محافظات الجمهورية اليمنية. تسهم بفعالية في تنفيذ برامج تهدف إلى مكافحة الفقر وبناء قدرات الفئات الأكثر احتياجاً

نوع المنظمة : منظمة غير حكومية

نوع المساعدة: المأوى الانتقالي، تخطيط المستوطنات وتدخلات البنية التحتية

التمويل: مباشر من المانح الحكومي عبر المنظمات غير الحكومية الدولية، أو مباشر من المانحين الخاصين (المؤسسات)

مقدار التمويل: أكثر من $500,000 دولار أمريكي

نوع الشركة: شراكة بين فاعل محلي والحكومة المحلية

الجدول الزمني

بدأ الصراع في اليمن مارس 2015	استجابة مؤسسة التواصل الطارئة استمرت حتى عام 2015	تم إجراء تقييم للأثر يناير 2019	بدأ البرنامج اكتوبر 2019	المرحلة الأولى من المشاريع السكنية حتى تسليمها منتصف 2020	بدأت المرحلة الثانية يناير 2021	بدأت المرحلة الثالثة يناير 2022	بدأت المرحلة الرابعة يناير 2023	بدأت المرحلة الخامسة يناير 2024	ورشة عمل لاستعراض الدروس المستفادة يوليو2024	المشروع مستمر

تصميم وتنفيذ البرنامج

تصميم البرنامج

في يناير 2019، أجرت مؤسسة التواصل تقييمًا لتأثير تدخلاتها في مجال المأوى الطارئ للنازحين داخليًا المقيمين في المخيمات، والتي شملت أظهر التقييم أن الأسر، التي يتراوح عدد أفرادها بين خمسة إلى سبعة أشخاص، (NFIs) توزيع الخيام، والمأوى الانتقالي، والمواد غير الغذائية كانت تعيش في غرفة واحدة، وأن ملاجئهم كانت بحاجة إلى صيانة مستمرة أو استبدال، وكانت تعرضهم لدرجات حرارة شديدة ولخطر الحرائق. بالإضافة إلى ذلك، وبما أن بعض مخيمات النزوح كانت غير رسمية، كان النازحون عرضة لمطالب مالكي الأراضي بمغادرة المواقع. كما كانت العديد من المخيمات بحاجة إلى شاحنات المياه بسبب نقص البنية التحتية المناسبة. وقد أُشير إلى أن خدمة الصرف الصحي السيئة كانت تعرض النساء والفتيات لمخاطر صحية، مما ساهم في انتشار الأمراض. كما كان الأطفال في المخيمات يعانون من نقص في الوصول إلى خدمات التعليم، وكانوا يلجأون في كثير من الأحيان للعمل للمساهمة في دخل الأسرة

الإنجاز الرئيسي

من خلال "مشروع القرى السكنية"، تمكنت مؤسسة التواصل من معالجة التحديات التي واجهها النازحون في المخيمات المؤقتة، وساهمت في توفير حلول مستدامة لهم من خلال توفير مساكن دائمة تضمن لهم ظروفًا معيشية كريمة

استجابةً لهذه النتائج ومع استمرار النزوح لفترة طويلة، قامت مؤسسة التواصل بتصميم قرى سكنية متكاملة الخدمات الأساسية للنازحين، بالتعاون مع المنظمات الإنسانية الفاعلة، والسلطات المحلية، والمجتمعات المضيفة، والمستفيدين. توفر هذه القرى السكنية خدمات والرعاية الصحية، وذلك في المجتمعات المضيفة بغرب تعز، وغرب ،(WASH) شاملة، تشمل السكن، والتعليم ، والمياه والإصحاح البيئي

تتألف كل قرية سكنية من وحدات سكنية، ومصدر دائم للمياه مزود بنظام يعمل بالطاقة الشمسية، وشبكة صرف صحي، ووحدة صحية، ومدرسة ابتدائية، ومسجد، وملعب صغير للأطفال. تضم كل وحدة سكنية غرفتين، ومطبخًا، وحمامًا، وتم بناؤها باستخدام الكتل الخرسانية والأسمنت، بالإضافة إلى فناء خاص. كما تم تجهيز كل وحدة بنظام طاقة شمسية صغير وخزان مياه. وقد حرص الفريق الهندسي لمؤسسة التواصل على تصميم تكاليف البناء بحيث تكون معادلة لتكلفة المأوى الانتقالي، والتي تتراوح بين 3,500 إلى 4,000 دولار أمريكي، مع عمر افتراضي متوقع يصل إلى 10 سنوات.

تم تنفيذ المشروع على خمس مراحل. في المرحلتين الأولى والثانية، تم بناء أسقف الملاجئ باستخدام مادة الزنك. وفي المراحل التالية، تم تحسين الأسقف باستبدالها بالخشب والألواح الخرسانية، التي تتميز بمقاومة أعلى للظروف البيئية. أما في المراحل الأخيرة، فقد تم تزويد كل ونظام للطاقة الشمسية (NFI) أسرة بمجموعة من المواد غير الغذائية

تنفيذ البرنامج

في بعض القرى قام فريق التواصل بدمج الخدمات الأساسية الموجودة بالقرى السكنية. وبالمثل، تم توفير الخدمات الأساسية مثل المدارس والوحدات الصحية والمياه لكل من النازحين والمجتمعات المضيفة، بهدف تعزيز تقبل المجتمعات المضيفة لهذه القرى ودعم التعايش بينها

الخدمات الأساسية مثل المدارس، والوحدات الصحية، والمياه متاحة لكل من النازحين والمجتمعات المضيفة، بهدف تعزيز تقبل المجتمعات المضيفة للقرى

لحماية حق النازحين من أخذ الأراضي وتفادي النزاعات مع مالكي الأراضي المحليين، تم بناء القرى السكنية على أراضٍ حصلت عليها مؤسسة التواصل من خلال تبرعات عينية من التجار المحليين، وقادة المجتمع، والسلطات المحلية. ورغم أن المؤسسة لم تتمكن من منح الأسر المستفيدة ملكية مباشرة للأراضي بسبب القيود الحكومية، فإن ملكيتها للأرض تضمن عدم تعرض الأسر للنزوح مرة أخرى. علاوة على ذلك، تم توقيع عقود بين مؤسسة التواصل والأسر المستفيدة لتوثيق الحق القانوني للأسرة، مما يوفر لهم ضمان الاستقرار السكني

بعد بناء القرى السكنية، قامت مؤسسة التواصل بتسليم إدارة الوحدات الصحية والمدارس التي تم بناؤها حديثًا إلى السلطات المحلية. كما عمل فريق المؤسسة على ضمان توظيف النازحين المؤهلين للعمل في مدارس ووحدات الصحة بالقرى. بالإضافة إلى ذلك، تبنت التواصل مبادرة لتمكين الاقتصاد تهدف إلى تعزيز قدرة الأفراد النازحين على التكيف من خلال توزيع مشاريع سبل العيش مثل ماكينات الخياطة والموائي. وحتى أغسطس 2024، تم دعم 55 أسرة ومع ذلك، فإن هذه المبادرة ما تزال قيد التجربة

استراتيجية الخروج

بعد بناء القرى السكنية، تم تحديد استراتيجية الخروج لمؤسسة التواصل على النحو التالي:

1. تم إجراء زيارات دورية إلى القرى السكنية لضمان إقامة المستفيدين في المنازل المخصصة لهم. وكانت هذه الزيارات تهدف إلى منع تأجير الوحدات السكنية لمستفيدين آخرين بدون بطاقات التسوية، وحماية السكان الضعفاء من التعديات من قبل أفراد ذوي تأثير، بالإضافة إلى تنفيذ
2. عمليات المراقبة والتقييم وقياس تأثير المشروع على حياة النازحين. كما شملت هذه الزيارات إدارة الخدمات المجتمعية والتنسيق مع السلطات المعنية
3. تم تعزيز القيادة المجتمعية من خلال اختيار قائد من بين النازحين لمعالجة القضايا المجتمعية .
4. تم تصميم تدخلات إنسانية وسبل العيش لتعزيز مرونة القرى السكنية

تم تسليم الوحدات الصحية والمدارس الجديدة التي أُنشئت في القرى السكنية إلى السلطات المحلية

5. تم التأكد من أن الوحدات السكنية تظل موجهة للأكثر احتياجًا. إذا قام نازح بترك الوحدة السكنية خلال فترة النزوح أو اختار المغادرة نتيجة لتحسن ظروفه، فسيتم استبداله بنازح آخر بالتنسيق مع الوحدات التنفيذية للنازحين في المنطقة، استنادًا إلى الأولوية واحتياجات الأسر

كما وضعت مؤسسة التواصل استراتيجية للخروج في حال انتهاء النزوح وتمكن المجتمعات النازحة من العودة إلى مناطقها الأصلية

1. تم تخصيص أرض القرية السكنية للمشروع، ولا يحق لأي طرف آخر غير مؤسسة التواصل أو السلطات المحلية في المنطقة التصرف فيها. لذا، إذا رغبت العائلات في البقاء على الأرض بعد انتهاء الأزمة، ستتفاوض مؤسسة التواصل مع الحكومة للسماح لهم بالبقاء
2. عند استقرار الأوضاع، سيتم تشكيل لجنة مجتمعية لتقييم الوحدات السكنية. ستُعطى الأولوية لإعادة توطين العائلات التي تعيش في ظروف غير لائقة، مثل العيش في ملاجئ مؤقتة أو هياكل متهدمة، بناءً على معايير الفقر والاحتياجات

السكان المتأثرون

اعتباراً من أغسطس 2024، قامت مؤسسة التواصل بإنشاء 12 قرية سكنية تضم 881 وحدة سكنية، استفاد منها 6,167 فرداً. استهدفت المحافظات التي تضم أكبر عدد من النازحين، وقامت ببناء هذه القرى في محافظات نعر، والحديدة، ومأرب

قامت مؤسسة التواصل بالتنسيق مع الوحدة التنفيذية للنازحين لتشكيل لجان مجتمعية في المخيمات. قامت هذه اللجان بإعداد القوائم الأولية للمستفيدين، والتي تم اعتمادها من قبل الوحدة التنفيذية. شملت معايير الاختيار التسجيل في الوحدة التنفيذية لإدارة المخيمات، النزوح من منطقة صراع، الإقامة في مخيم نزوح حاليًا، أن تكون الأسرة مكونة من خمسة أفراد على الأقل، وأن يكون رب الأسرة دون دخل شهري ثابت ولا يحمل سجلًا جنائيًا، وألا تكون الأسرة قد حصلت على دعم سكني دائم من مصدر آخر. وتم إعطاء الأولوية للأسر الكبيرة، والأسر التي يرأسها قاصرون، وكبار السن، والنساء الأرامل أو المطلقات، والأسر التي تضم أفرادًا ذوي إعاقة

الشركاء

- قدمت الجهات التمويلية الحكومية الكويتية دعماً مالياً لهذا المشروع
- قدمت كل من الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، الرحمة العالمية، جمعية الصفا الإنسانية، جمعية نماء الخيرية، وجمعية التنمية الخيرية تمويلاً لهذا المشروع
- قامت السلطات المحلية على مستوى المحافظات والمناطق بإصدار تصاريح الزيارات الميدانية لفريق المشروع وشاركت في التنسيق مع الأطراف المعنية لتخصيص الأراضي للقرى السكنية
- ساهمت الوحدة التنفيذية للنازحين في تحديد مخيمات النازحين وساعدت في اختيار المستفيدين
- أصدرت دوائر الأشغال العامة والنقل على مستوى المحافظات تصاريح البناء وساهمت في التخطيط العمراني للمشروع
- أصدرت وزارة الصحة العامة والسكان ومكاتبها في المحافظات تصاريح للوحدات الصحية ووفرت الدعم اللازم لتشغيلها
- قدمت وزارة التربية والتعليم ومكاتبها في المحافظات الدعم اللازم لتشغيل المدارس
- قامت الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف على مستوى المحافظات بالتنسيق وإصدار التصاريح اللازمة لحفر الآبار
- وتمت استشارة مجتمعات النازحين داخلياً بشأن حجم وتصميم القرى والوحدات السكنية
- ساهم كتلة الإيواء في عملية اختيار المستفيدين

الدروس المستفادة والتوصيات

المساعدة في المأوى والاستقرار

إجراء تقييمات احتياجات متعددة القطاعات: يُعتبر إجراء تقييم احتياجات متعدد القطاعات مع مراعاة الأعراف والعادات الثقافية للمجتمع في المراحل الأولى من المشروع خطوة أساسية لضمان تصميم القرى السكنية بشكل فعّال يلبي الاحتياجات الحقيقية للمستفيدين

إعطاء الأولوية للاستدامة: يُعدّ توفير بدائل مستدامة للخدمات الأساسية لمجتمع النازحين أمراً ضرورياً لتخفيف الضغط على موارد المجتمع المضيف. ويساهم ذلك في تقليل مخاطر النزاعات حول الموارد والخدمات بين النازحين والمجتمعات المضيفة. تُعتبر أنظمة الطاقة الشمسية مثالاً على هذه الحلول المستدامة

دمج الحلول المستدامة: ساهم بناء المدارس والوحدات الصحية والمساجد وشبكات الصرف الصحي في توفير بيئة مستقرة ومتوازنة، مما أسهم في تحسين الصحة النفسية والاجتماعية للنازحين. بالإضافة إلى ذلك، فإن ضمان سبل العيش وإتاحة الوصول إلى الأسواق للنازحين يضمن عدم اعتمادهم على المساعدات بشكل دائم

التعاون مع الحكومة والسلطات المحلية: تلعب الحكومة والسلطات المحلية دورًا محوريًا في عملية تخصيص الأراضي. لذلك، يجب على الجهات الإنسانية التنسيق والتواصل معها للحصول على التصاريح اللازمة

القيـادة المحليـة

- **تعزيز الإرشاد:** ربط المنظمات المحلية بالجهات الدولية ذات الخبرة يعزز مهارات القيادة واتخاذ القرارات من خلال الإرشاد
- **استثمار معرفة الفاعلين المحليين:** قيادة الفاعلين المحليين لتقييم الاحتياجات وتخطيط الاستجابة يستند إلى معرفتهم العميقة بالمجتمعات المتأثرة
- **توفير تمويل مباشر ومرن:** يُعد الدعوة للحصول على تمويل مباشر من المانحين الدوليين للفاعلين المحليين أمراً حيوياً، حيث يساهم في تقليل الحاجة للوسطاء ويمكّن الفاعلين المحليين من قيادة جهود الاستجابة. كما أن التمويل المرن يتيح للفاعلين المحليين بالتكيف وتوسيع تدخلاتهم وفقاً للاحتياجات الفعلية والتحديات المستجدة
- **تعزيز تأثير الفاعلين المحليين:** ينبغي تضمين الفاعلين المحليين في الكتل الوطنية أو الإقليمية، ومجموعات العمل، ولجان التوجيه التي تُتخذ فيها القرارات الاستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تمكين الفاعلين المحليين من المشاركة في رئاسة أو قيادة منصات التنسيق يعزز تأثيرهم على الاستراتيجيات والسياسات
- **توسيع مشاركة الفاعلين المحليين:** زيادة مشاركة الفاعلين المحليين في المؤتمرات والفعاليات الدولية يتيح لهم الفرصة لمشاركة رؤاهم المحلية، والدفاع عن المجتمعات، والتأثير في السياسات العالمية من أجل استجابات إنسانية أكثر شمولاً

للتواصل

للتواصل مع مؤسسة التواصل مباشرة، يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى:

أنس قاسم، رئيس قطاع الشراكات والتعاون الدولي على البريد الإلكتروني
anas.qa@alwasul.org

ومحمد فرحان، مدير الشراكات والمنح على البريد الإلكتروني
moh.farhan@altwasul.org

و توفيق حسين صالح، مدير المنح على البريد الإلكتروني
tawfeeq.h@altwasul.org

التواصل
للتنمية الإنسانية
AL-TWASUL
FOR HUMAN DEVELOPMENT